إشكالية المواطنة في الفكر السياسي الحديث "جون لوك أنموذجا"

The problem of citizenship in modern political thought "John Locke as a model"

زيان محمد [1]، خن جمال [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، mohamed.ziane@univ-biskra.dz

[2] جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، djamel.khene@cu-relizane.dz

تاريخ الإرسال: 2021-06-01 **تاريخ القبول:** 2021-10-03 **تاريخ النشر:** 2021-12-30

ملخص:

عُدّت فلسفة جون لوك من أبرز الفلسفات في العصر الحديث لما لها من أثر بالغ على تغيير كثير من القضايا الفلسفية المرتبطة بنظرية المعرفة أو السياسية أو غيرها.

ولبلوغ هذه الغاية سيعمل من أجل هدم النظرية السلبية التي قوضت الحياة السياسية وعززت من علاقة الاستبداد بين المواطن وحاكمه، لذا تأتي هذه المقالة لتوضح أبرز الحجج والمبادئ التي تدافع عنها فلسفته قصد بناء نظام سياسي يؤمن بحق المواطن في الحريات وتعزيزا لمواطنته .

الكلمات المفتاحية: المواطنة؛ العقد الاجتماعي؛ المواطن العالمي؛ الليبيرالية.

Abstract :

John Locke's philosophy is considered one of the most prominent philosophies in the modern era because of its profound impact on changing many philosophical issues related to epistemology, politics or others.

To this end, he will work to demolish the negative theory that undermined political life and strengthened the relationship of tyranny between the citizen and his ruler, so this article comes to clarify the most prominent arguments and principles that defend his philosophy in order to build a political system that believes in the citizen's right to freedoms and to strengthen his citizenship.

Keywords: Citizenship; Social Contract; Global citizen; liberalism .

المؤلف المرسل: خن جمال ، khenjamel3@gmail.com

1– مقدمة:

توضع فلسفة جون لوك John Locke في نطاق الاتجاه التجريبي الذي كان بارزا في القرن السابع عشر، والذي يجعل من مصدر الحواس الأصل في المعرفة، وبالتالي ستنعكس هذه النظرية على باقي الحقول المعرفية الأخرى بما فيها فلسفته السياسية، " وفي إطار هذا التفسير التجريبي للمعرفة يرفض لوك والفلاسفة التجريبيون عموما القول بأن الحقيقة النهائية قد وصل إليها البشر سواء في العلم أو في السياسة أو الحياة الإنسانية – ذلك لأن أي حقيقة ليست في نظرهم أكثر من احتمال يمكن أن يتغير إذا ما ظهرت وقائع جديدة تغير في معتقدهم القديم ". (حلمي، 1995، صفحة 65)

فنحن لسنا أمام واقع ثابت يتميز بوقائع مطلقة، بل الصيرورة هي الحدث الأبرز في كل شيء، والملاحظة العلمية تكشف أصول هذا التغير وهذا ما يسمح للفيلسوف السياسي بأن ير في اختلاف الرأي وتعارض ليس دعوى للعداء والحقد، بل التجربة الإنسانية هي الكفيلة بأن تجعل تلك النظرية ذات قيمة لفرد دون غيره وهكذا. هي جملة من الأسس قامت عليها فلسفة **لوك** بصفة عامة، والسياسية منها بالخصوص.

يعتبر لوك من الفلاسفة القلائل الذين دعوا صراحة إلى سلطة الشعب وقدرته على التغيير، ففي بحثه حول الحكومة المدنية أكد " رأيه السياسي من أن الحكومة بما فيها الملك والبرلمان مسؤولة أمام الشعب، وان سلطان الحكومة مقيد بالتزام قواعد الخلق والتقاليد الدستورية، ويرى أن "الحكومة ضرورية لا بد منها". (جون ل.، 2014، صفحة 06)

ولعل الذهاب في هذا التطرف وتقديم الأفضلية للشعب على أية جهة سياسية أخرى له دوافعه بالضرورة، أولا لا يمكننا إغفال الإطار الفلسفي الذي نمت فيه فلسفة لوك، كنا بصدد تثبيت الدور الريادي للحاكم المطلق الذي لا يمثل العقد ولا يعد جزءا منه، كما يمتلك مميزات الزعامة المطلقة، وهذا ما علمنا جزءا منه مع هوبز. لكن في اعتقادنا أن الأصوات المؤيدة لشخص الحاكم المطلق كانت قد تقوت واصبغ عليها الجانب الثيولوجي، الذي جعل المسألة دينية، ونحن في مقام السياسية الدنيوية. إننا مع زعم يجعل للملوك حقا إلهيا وتأصيلا شرعيا مستد من الكتاب المقدس، وهذه الفكرة قديمة نجدها في كل الحضارات القديمة، لكن الأمر في الرسالات السماوية أكثر خطورة من خلال التاويلات التي أضفيت عليها. وقبل التعقيب على هذه الإشكالية وجب وضع لوك في سياقه الفلسفي والفكري، وما هي أبرز

أعماله التي جابه بها فكر الراهن؟ وكيف سيؤسس لاشكالية المواطنة؟ وماهو الجديد الذي سيطرأ على هذا المفهوم؟

2. جون لوك و الثورة الديمقراطية الليبرالية:

1.2 لوك وعصر النهضة:

لوك يعتبر من أهم فلاسفة القرن السابع عشر، ولعل هذا الصيت يعود لعائلته، خاصة دور الوالد ، الذي كان رجل قانون ومحاماة، وكان تكوينه الديني " على المذهب التطهري puritanism من ناحية أبيه أمه معا، حيث كان الاثنين من اتباع هذا المذهب"، (امام، 2009، صفحة 21) وللتعليم المذهبي أمر حاسم على النظر السياسي فيما بعد، لأن الانتماء للبرستنتية يعني رفض الوصاية بكل أشكالها، ولعل هذا ما نلاحظه في انتقادات اللاذعة على سلوك الملكية الدينية. كما أن الصراعات الدينية المسيطرة على الواقع الانجليزي، هي الأخرى قد جعلته يختار طريق المواجهة والإصلاح، وكان سنده في ذلك والده الذي انحاز الى التوجه البرلماني الذي يملك صلاحيات أكثر تعبر عن روح الشعب.

لا يمكن أن نغفل اذن حقبة لوك التي تمثل بامتياز عصر النهضة، الذي شهد ثورات متنوعة جعلت منه قرنا حاسما في تاريخ البشرية وأروبا بصورة أدق. علمية دينية وسياسية، فروح العصر لجون لوك التي شهدت هذه التغيرات الجذرية في الذهنيات التفكير والتي راحت لمراجعة التراث القديم كله، وبشقيه سواء كان الوسيطي أو اليوناني، لأن من حقائقه الكثير التي ظلت فاعلة في تحديد طبيعة الحياة في أروبا. " ما كدت أحس بوجودي، حتى وجدتني في زوبعة" ، (إبراهيم، 2001، صفحة 253) كل هذه المراجعات خلفت لنا بعث لقيم جديدة مست كل جوانب اللحياة مشتملة، أبرزها على الإطلاق المعطى الديني الذي ترك جملة من الصراعات بين الطوائف المسيحية والحروب، كان للوك الرأي فيها، وكان الأمر ضروريا للفصل فيه، ولعل رسالته في التسامح دليل على هذا المجهود الغاية منه منها فك الاقتتال باسم رسالة المسيح، وأن رسالة المسيح هي دعوة للسلام والمحبة، وأن التسامح هو وظيفة الكنيسة الحقة. وأن ايمان الكثير لا يهدف إلى هذا الصنيع، " فالبعض يتباهى بقدم الأماكن والألقاب، أو بعظمة الطقوس، والبعض يزهو بصلاح إيمانه، بينما يفاخر الجميع بما يعتقدون أنه الإيمان الحق الذي لا يشاركهم فيه أحد، هذه

كلها وغيرها مما على شاكلتها، إنما هي علامات على شهوة البشر في تسلط كل منهم على الأخر أكثر مما هي علامات على حب كنيسة الله ". (لوك، 1997، صفحة 19)

ان كلام جون لوك يلخص في جوهره مدى ضرورة تصحيح المفاهيم والبحث عن حقيقة التدين وجوهره، الإيمان لا يولد القتل، وحب المسيح لا يصدر منه العدواة والبغضاء، هي ابستيمة لوك الدينية، وكثيرة هي الوقائع بين البروستنتات والكاثوليك، ولعل محاولة فرض الطبقة الملكية السياسية المذهب الكاثوليكي على شعب عرف ولائه للتيار البروستنتاني دليل على عمق وخطورة المسألة. وكانت حالة الاستقطاب بين الاتجهاين واضحة، محينة للفرصة وكل حسب إمكانياته، التعصب للمذهب دليل على صلاح الايمان، مغالطة ناضلت من أجلها فلسفة لوك المبنية على التسامح، واقعنا يحتاج أكثر من أي وقت مضى لكتابات شبيهة برسالة التسامح للوك، واقعنا الإسلامي ينادي للسلام، لكن واقع المذهبية يزيد في القتل والصراع تفننا في رأيه لألوان الإيمان. فواقع لوك الذي كان زاخر بالضغائن الكثيرة والمشاحنات بين البروستنات والكاثوليك إلى أن يقتنع كل فرد أنه لا يمكن لأي مذهب إثبات تفوقه تفوقا حاسما ونهائيا، " وأصبح من الضروري التخلي عن ذلك الأمل الذي ساد العصر الوسيط في إيجاد وحدة مذهبية وترك الناس تعتنق ما تشاء. وقد زاد ذلك في حرية الناس في أن يفكروا لأنفسهم حتى فيما يتعلق بالأساسيات..كما أن الاشمئزاز من الحرب الدينية حول أنظار الناس القادرين تحويلا متزايدا نحو التعاليم العلمانية وبخاصة الرياضيات والعلم ". (امام، 2009، الصفحات 42-43)

إن أمل الناس في النزوع إلى السلام والأمن، أو كفطرة تحرك الوجدان الفردي لأن يبحث عن قوة أعلى منه تسهر على حمايته وهي الدولة حسب هوبز، مع لوك لعل عوامل الدفع بهذا الموضوع على المستوى الديني هو تلك القدرة على التسامح والقبول المذهبي الذي لاحظه في هولندا من حرية في العبادة والمعتقد وفي تطبيق طقوسه من دون أن يؤدي ذلك إلى الارهاب " إن كل واحد منهم يسمح للأخر في هدوء أن يختار طريقه إلى السماء، وأنا لم ألاحظ أي نزاع أو عداوة بينهم في أمور الدين..إنهم يرون أراء مختلفة دون أن يعتلج في نفوسهم أي بغض سري أو حقد "، (امام، 2009، صفحة 42) هي جملة من الرؤى والأحاث التي سيطرت على فكر فيلسوفنا ولعل الجانب الديني يعد أمرا جديا وضرويا في بناء الدولة.

مسألة تحرير الدين من التعصب هم كبير بحثت فيه قواعد الفلسفة عند مؤلف صاحب الحكومة gouvernement civil، وبه يمكننا فهم موقع الدين في دولة لوك، وما هي حدوده ووظيفته، خاصة بخصوص نظرية الحق الالهي في الحكم، وهي مسألة سنناقشها أثناء تحليل فلسفته في الدولة.

ولعل ما توصلت إليه بعض الاكتشافات العلمية لغاليلو وكبلر وإنجاز نيوتن من خلال كتابه المعنون: **بالمبادئ الرياضية للفلسفة الطبيعية** وغيرها، وجهت الأنظار إلى إعطاء قيمة قصوى لعلوم الكم، فهي التي تفسر الواقع بلغة أدق، وتقضي على أي مجال للشك والاختلاف. أما فيما يتعلق بالموضوع السياسي فهو كذلك شهد ثورة تزامنت مع التغيير في المجالين العلمي والديني، بحيث فصل بين السياسة والأخلاق، وأعيد في النظر إلى الإنسان بموقعه على أساس مواطن لا على أساس مؤمن أو كافر. من كل هذا السياق النشط في تبدل الظروف والمعطيات ساهم في ابراز مواضع جديدة هيئت لانتاج تفكير فلسفي شامل، وقد تبدت فلسفة لوك في إنجاز مشروعها السياسي بالإصلاح فيما يخص الحاكم المطلق المؤيد بالنصر الإلهي، فما حجج جون لوك في تفنيد هذه المسألة؟

2.2 الحق الإلاهي والسيطرة السياسية: (نقد لوك لنظرية الحق الإلاهي في الحكم)

حتمت التغيرات الجوهرية التي شهدتها أروبا في عصر النهضة على لوك أن يكون داعما لنهضته، وبالفعل " ليس من العسير أن نلمس روح لوك في كل مؤلفاته واضحة وبارزة، فجميع كتبه ترمي في حقيقة الأمر إلى غرض أساسي واحد، هو مهاجمة التمسك بالتقاليد العتيقة، والنداء بضرورة حرية العقل في النظر إلى الحقائق وتكوين الأحكام. ذلك هو الغرض الأساسي الذي كان يقصد إليه لوك ". (نجيب، 1936، صفحة 197)

ومن جملة تلك الحقائق القديمة التي تأصلت بفعل التقادم من جهة، وبفعل عامل الخوف من التغيير من جهة ثانية ، والأسوء من ذلك هو وجود طرح فلسفي فكري ينتصر ويزيد في دعمه للفكر المستبد والمطلق الخارق، الذي لا يجعل من العقل مرجعا مؤسسا له، ولا من واقع التجربة إثباتا له أو نفيا، إننا نخص نظرية الحق الإلهي التي تضمن للملك الحكم والإستبداد بالرأي لأنه مفوض من طرف الرب على تسيير شؤون الشعب، إننا مع قضاء قضي في الأزل على الملك له الحق المطلق على الرعية، و مقدر على الشعب لأن يكون رعية له، تلك فحوى وجوهر تلك النظرية المسماة بالحق الإلهي لحكم الملوك. لم يكن

للوك موقفا أخر سوى الرفض له، ويتعجب من القول " تنصيب الله، لأن كل ما تدبره العناية الإلاهية وتقره سنة الطبيعة أو ينص عليه الوحي يصح أن يوصف بأنه من تنصيب الله أو توقيفه". (جون، في الحكم المدني، ت:ماجد فخري، 1959، صفحة 17)

ان الدور الحاسم الذي هيأ الظرف لذلك هو كتاب المفكر الإنجليزي **سير روبرت فلمر** Sir Robert Flimer (1653-1855) الموسوم ب: " **الحكم الأبوي** Patriarcha " والذي يعد بمثابة وثيقة تدافع حق الملكية الإلهية المستقاة من أدم عليه السلام بالوراثة إلى أن تجسدت وارتبطت بالملوك، هذا الجزء هو الذي اشتغل عليه لوك لرفضه، وقد تمعن في قراءة هذا المصنف حتي يتسنى له الرد العقلاني والمقنع ويؤسس بذلك للبرالية السياسية، وكان كتابه في الحكم المدني في جانبيه يحيل إلى هذا التأسيس. كان الشق الأولي سلبيا ما دام أنه متعلق بنقد أفكار **فلمر**، اما الجانب الثاني فكان إيجابيا يتطرق لأسس الحكم وأصوله، وبها سميت مقالته الثانية ب: في نشأة الحكم المدني الصحيح مداه وغايته. وهو مرحلة ثانية إن صحت اللغة، لأن العمل الاول رفض فيه فكرة تأليه السلطة وأبطلها في جانبها الخرافي، توجب عليه أن يوسس بالمنطق العقلي فكرا تقوم عليه الدولة يكون مناقضا في أصله لفلسفة **فلمر**، وفي كتابه الحكم المدني يستهل لوك حملة تطهير الذهن من فكر العبودية التي تركتها رؤية كتاب: **الحكم الأبوي** والذي رأى أن العبودية ليست صفة إنسانية، على العقل الحر أن يقتنع بصحة هذه المقولة، " حرية الإنسان الطبيعية استقلاله عن أي سلطة عليا على الأرض". (جون، 1959، في الحكم المدني، صفحة 150) أما كتاب اللحظة أو المرحلة فحسب لوك لا يمتلك الحجة المتينة لأن تجعله يصمد ويقنع العقول الحرة بذلك، لذا يقول: " ولا يسعني إلا الإقرار أنني دهشت كل دهشة حين لم أجد في هذا الكتاب الذي كان يرمي إلى تكبيل البشرية جمعاء بالسلاسل سوى نسيج من خيوط العنكبوت قد يكون ذا غناء لدى جماعة تعمل دائبة على إثارة سحابة من الغبار لكي تغشي على بصيرة الناس فيتسنى لها إظلالهم، إلا أنهم ليس يغني في تقييد المبصرين الذين احتفظوا بروية كافية". (جون، في الحكم المدني، ت:ماجد فخري، 1959، صفحة 05)

وفي هذه القراءة دليل على إمكانية خلخلة هذا المعطى المزيف الذي يكبل فقط عديمي البصيرة ولا يعقل بالمرة أن يكون له سبيل على فكر الأنوار، الذي لا يؤمن بسلطة مطلقة ولا بمعتقد يكرس للعبودية بكل أصنافها، لقد ذهبت رؤية **فلمر** بدعواها إلى السلطة المطلقة عن أي حرية ممكنة، فلا مولود يأتي حرا

كما قال لوك، واشار اليها روسو في أعماله، "ولد الإنسان حرا..هي كينونة الإنسان، وهي التي لا يمكن القبول بغيرها كعنوان لسموه وعزته، وأن هذه النظرية لا يمكنها أن تقوم أمام رجاحة عقل، وكل تشمله إذا حتى " الملوك أنفسهم بحسب نظرية هؤلاء الناس قد ولدوا عبيدا، باستثناء واحد منهم، فهم عبيد إذن لوريث أدم الشرعي بحق إلهي. ينبغي لنا أن نصدق ظاهر كلامهم حينما يقولون أننا خلقنا جميعا عبيدا وأن لا مفر لنا من ذلك، بل نحن باقون على هذه الحال. فقد فتحنا أعيننا على الحياة والعبودية معا، ولسنا نستطيع التخلي عن الواحدة ما لم نتخل عن الأخرى، وأنا لا أجد الكتاب المقدس أو دليل العقل ينصان على ذلك "، (جون، في الحكم المدني، ت:ماجد فخري، 1959، الصفحات 6-7) وبتالي لا يمكن اعتبار أي مصوغ كان سواء عقلا أم نقلا يذهب لرأي العناية الإلهية ويجعل قضاء الله أمرا جبريا يلغي الحرية على الأفراد ويسقط منهم المساواة الطبيعية وعليه الأمر الذي سينجم على هذا الخيار والاقتناع به هو غياب لأمر التعاقد أو التعاهد ما دام أن الأمر كان لادم قبل ذلك سلطة كاملة مطلقة.

إن الايمان بسلطة مطلقة يعني ضرورة أننا لن نبلغ اللامتناهي أي الحكم الإلهي الذي يتسم بالإطلاقية وعليه لن يكون موضوع الدولة مطروحا بصيغته الدنيوية، ومهما اتخذت معنى الأبوة فهما متباينا، هل كان القصد منه الأبوة الملكية أم الاسرية أم غير ذلك، لكن يبقى الأقرب إلى التحليل أن السلطة الأبوية في جوهرها تمت للوراثة بصلة، ومعناها التاصيل الديني للألوهية المتبدية من أدم، " فالأبوة ابتدأت بأدم واستمرت كأساس للأمن والنظام في العالم طيلة زمن شيوخ إسرائيل حتى الطوفان، وخرجت بعدها من الفلك مع نوح وأولاده، فنصبت وأيدت جميع ملوك الأرض حتى كان سبي الإسرائيليين في مصر، وعندها أصابت هذه الأبوة التعيسة شيء من الضيم إلى أن بعث الله، حين نصب على الإسرائليين الملوك، حق الوراثة الأول..". (جون، 1959، في الحكم المدني، صفحة 9) الشاهد من هذا العرض هو تلك الرؤية التاريخية التي ترتكز عليها نظرة **فلمر** في تثبيت أركان النظرية الإلهية المطلقة للحاكم، لكن لا يمكن للوك أن تكون وجهة النظر هذه مقنعة، لأن أساساها لا يتعدى الجاني الإفتراضي، ويحاول أن يقنع الغير بعقيدته الكبرى تلك بمنطق لا يؤيده العقل، يسعى لأن يلغي الحرية لطبيعية للفرد بحجة أنها فاسدة، على استجماع جميع الشواهد التي تقوي من سلطة أدم الأبوية، سلطة مطلقة، " فهو يضع بإطمئنان أن أدم كان يتمتع بالسلطة الملكية، بالسيادة و التحكم بأرواح بنيه، بالملكية الشاملة، وبسلطة الحياة والموت

المطلقة "، (جون، 1959، في الحكم المدني، صفحة 13) اعتقاد من هذا القبيل لا يثبته حتى الكتاب المقدس، لان البراهين الشرعية على ذلك هي مبتورة ولا تعطينا الحقيقة الكاملة، وهنا يقدم لنا جون لوك القول الذي يتكأ عليه فلمر في تقوية نظرية الطبيعية الإلهية للملوك أو الأباء، فيقول: " نجد في الوصايا العشر، التي تقضي بإطاعة الملوك تنص على مايلي: اكرم أباك، كأن السلطة كلها كانت حالة في الأب أصلا. ولم لا أضيف أيضا أننا نجد في الوصايا العشر أن الشريعة التي تأمر بإطاعة الملكات تنص على مايلي: أكرم أمك، كأن السلطة كانت حالة اصلا في الأم "، (جون، 1959، في الحكم المدني، صفحة 150) ومنطق الحجة حسب تحليل لوك غير متوازن، لقد نصت الوصايا العشر على كرم الوالدين، أبا وأما، فلا يمكن ان تلحق السلطة بالأب دون أن تكون بنفس القدر مع الأم، حقيقة غير دقيقة هذه الحجة، ولا يقصد لوك من هذا التوضيح جعل المرأة والرجل على قدر متساو بل هو في صدد نقده لفلسفة فلمر المزدوجة. لأن فلسفة لوك في الحديث بيم الجنسين هي الأخرى غير عادلة، وسنناقش هذه الجزئية في عنصر منفرد نوضح فيه نظرة لوك التسلطية لمرأة، وفي ذلك يحذوا وراء تفكير اليونان الذي يقصيها من الحياة السياسية، بل يلغي عنها حتى صفة الإنسانية في بعض الأحيان، ولا تلحقها الحرية حتى.

عكفت فلسفة لوك على هدم هذه الأطروحة السلبية التي من شأنها ان تقوض الحياة السياسية، وتجعل علاقة المواطنين بسلطتهم علاقة حكم واستبداد، طاعة وخضوع، بفعل الوراثة الابوية ذات المنطق الإلهي، بل حسب لوك: " الفرد حر في مجتمع، فهو ليس مسخرا لسلطة تشريعية سوى السلطة التي نصبت بالاتفاق في الدولة، (جون، 1959، في الحكم المدني، صفحة 150) كلام **فلمر** يبدوا خطيرا لأن الحكم الملكي الذي تجلى في أدم لم يقف عنده، بل امتد لحكم أبنائه، حكما أبويا، لا تجوز معارضته، وبالتالي في العملية غطاء ديني تعززه زاوية تاريخية، بمنطق تسليمي، لا يمكن للعقل أن يعترض عليه، فهو حكم يقتضي التصديق، وعليه حسب فلمر " أن السلطة المطلقة لم تنمح لأدم وحده، وإنما كان للشيوخ اللاحقين أيضا سلطة مطلقة على أبنائهم باسم الأبوة.. وهكذا أصبحت السيادة التي كان ينعم بها أدم بأمر من الله، بات ينعم بها شيوخ بني أسرائيل. وهي تشبه في أثرها ومداها السيادة المعلنة التي يتمتع بها أي ملك منذ بداية الخليقة، وهي سلطة على أرواح العبادة، وحق إعلان الحرب وإقرار السلام ". (إمام ع.، 2002، الصفحات 285-286)

أكثر المنظرين ولاءا للحكم الإستبدادي لم يتخذوا من المعطى الديني سبيلا لتبرير نظريتهم بهكذا حجج تسمع للغلو والتطرف في تطبيق الحكم بهذا الشكل مثلما فعل فلمر، لذا كانت ردود صاحب

كتاب رسالة في الحكم المدني قوية وقيمة في الوقت نفسه، إن الحديث عن السلطة بوجدها المطلق، وجعل من علاقة أدم بذريته، وسلطة الاب في أسرته سيان، هو خلط بين حدود في ممارسة السياسة وأطرها حسب جون لوك، لأن الحديث عن علاقة الملك برعيته، هي علاقة توضع في خانة الجانب السياسي وتتوقف على شروط ومبادئ معينة، يكون فيها الملك من المفروض خادما لشعبه، ساهر على حماية حقوقه الاساسية من أمن وسلام وسبل الحياة في كنف الحرية والطاعة، لا يخلد في مكانه، ولا يسمح له حق الوراثة الأبوية بلغة فلمر من التسلط، فالسياسة لها أحكامهما وصفة التعاقد لها شروطها، كما علاقة الملك بمواطنيه مبنية على التكامل والحرية الطبيعية، أما بالنسبة لفسفة المقارنة بين الملك وشعبه، على منوال علاقة الأب بأبنائه، فالثانية قائمة في إطار أخلاقي، يكون فيه واجب الأسرة هو غرس القيم والأخلاق وحدود الطاعة وكيفية الإجتماع، ولا يمكن لهذه المسألة أن تكون من حيث الغاية نفسها مع حكم الملك، لأن تجاوز هذا الاخير لواجباته، يكون للشعب فيها رأي حتى بإقالته، والثورة عليه، لأننا لا ننسى مع لوك، هو نتاج لتربية أمنت بحق الشعب وسيادته، كان لوالده دور في صقل رؤاه فيما يخص البرلمان وأهدافه كخصم وسلطة ضد كل متسلط مستبد، أي حكم ملكي شبيه بلحظة وزمن لوك، كما ان نظرية سيادة الشعب هي فلسفة وحياة هيئت لها هذه الشخصية للدفاع عنها وتقوية أسسها حتى تصبح فيما بعد شعار للديمقراطيات الليبرالية الحديثة. لأن " المواطنة في كل الأحوال عملية مستمرة متراكمة. هذه هي خبرة المجتمعات التي حققت المواطنة نصا وفعلا. استقرت هذه العملية فترة زمنية حتى استقرت الأوضاع القانونية للمواطنين". (سماح، 2007، صفحة 66) وبالعودة إلى السلطة الثانية المتعلقة بدور الأب في أسرته، فهي لا تخضع لنفس المنطق الأول بين الشعب وحكامه، لا يمكن للولد أن يثور على والديه او رفض طاعتهم وخلع سلطته المنزلية، لأننا أمام توضيف غير صحيح للقيم، لأن الذي يفرض على الابناء هي أخلاق توجب الطاعة، " ومن هنا كان عصيانه أو التمرد عليه عقوقا تأبه القيم الأخلاقية. وليست تلك هي الحال لرعايا الملك الذين دخلوا معه في تعاقد إن لم يلتزم به كان من حقهم التمرد عليه وعزله. بل إن الأخلاق تفرض على الملك نفسه احترام والديه، إن كان على قيد الحياة. لكن ليس لهذين الوالدين الحق في التدخل في شؤون الدولة، وامور السياسة". (إمام ع.، 2002، صفحة 287)

وفي كشف لوك لهذا التباين والخصوصية في المسألة إقرار بين المفهوم الأخلاقي الذي يكون في إطار الأسرة، وبين الواجب العلائقي في إطار السياسة بين الحاكم ورعاياه في إطار منظومة الدولة ونظمها. هي تصحيح في اعتقادي لمسار تفكير قديم يعود بأصوله إلى الفلسفة اليونانية التي قدمها أرسطو وافلاطون بالتحديد لما ربطا علاقة الفرد بأسرته كشكل مصغر بين الحاكم ورعيته، وجعل من التدبير المنزلي قضية إقتصادية محورية في الدول، وللعبيد دور رائد في حفظ هذا التوازن من خلال الإنتاج والطاعة. هي رؤى قديمة وأفكار فلسفية جديدة تظافرت لأن تجعل من نظرية الحكم المطلق رائدة وصحيحة، كشف عنها **هوبز**HOBBES اولا ودعى لجعلها نموذجا في بناء الدول، وأضاف عليها فلمر الطابع اللاهوتي حتى تتقوى وتكتسب حالة القداسة والإنقياد. لكن مع لوك قد شهدنا رأيا أخرا، حجج أقرب إلى المنطق والواقع أساسها الدولة القائمة على الحرية، وعلى سيادة شعبها في ظل حاكم منتمي لرابط تعاقدي، ويجري عليه ما يجري على أصحاب العقد الإجتماعي، لأن " وكالة عن الأمة تحاسب عليها، فلا تصلح سياسة الأمم إلا بمحاسبة الرعية لولاتها، واعتبار الحكومة مسؤولة أمام شعبها"، (محمود، 1965، صفحة 21) لذا لا يمتلك هذا الطرح النظرة الفوقية كما قال هوبز بذاك بوصفه سلطة لا تنتمي إلى شروط هذا الحلف وقواعده. كانت سياسة لوك واضحة قائمة على أسس متينة، ابرزها الطبيعة الإنسانية الطيبة، وهدفها المحافظة على مكتسباتها ضمن حالة مدنية راقية فيها من الحرية و السيادة الشيء الكثير، " لذا الحكم السياسي هو بمثابة وديعة سلمها المالكون للممالكية (المحكومين للحاكم)، وهي ثقة سياسية، والحكام هنا هم إداريون وظيفتهم هي خدمة الجماعة ومهمتهم تقوم على تحقيق الأمن وتوفير الراحة والازدهار "، (نورالدين، 2012، صفحة 283) وقبل الوصول إلى تلك المرحلة هناك حالة سابقة تستدعي التوقف عندها، وهي تلك الحالة الإفتراضية التي أشارت إليها فلسفات قبل لوك لنتبين محاور واتجاهات سياسته بعد ذلك، هل متجهة للإصلاح أم للتقويم فقط؟

3.2 الحالة الطبيعية و سيادة القيم الإنسانية:

إن في مناقشة هذه الجزئية تفتح أمامنا نقاط متعددة، قد صوبت لها أنظار لوك قدرا بالغا من الإهتمام، ولعلنا في توضيح هذه النقطة، نكون أما فلسفة يمكننا وصفها بالإيجابية. لأنها تمثل التأسيس الفلسفي الذي دعا إليه لوك وهو عبارة عن تغطية لردود قد أجاب عليها ضمن فلسفات كانت سلبية في مجملها، لأننا قد قلنا قبل ذلك أن الفلسفة التجريبية من ضمن أطرها التنظرية أنها لا تؤمن بالسكون، بل تجعل من الحركة والتغير دافعين للبحث عن حلول جديدة تتناسب مع تحولات المرحلة، وعليه إذا كانت قد

رفضت فلسفة جون لوك الأفكار السابقة التي ناقشت مسألة الدولة، ومحدداتها، فكيف للوك أن يؤسس لمشروعه السياسي انطلاقا من أسئلة جدية تجعل في ثنايا إجاباتها ردا مقنعا يلقى قبولا من الكثيرين ومن مذاهب شتى. لماذا نشأت الدولة؟ ما مبررات وجودها؟ ثم كيف تكون مرحلة الدولة؟ فهل يعني ذلك أن الحالة البشرية الأولية لم تتسم بالنظام كذلك؟ كلها إحراجات انطلقت منها فلسفة لوك لتبني لنا من خلال الرد عليها نظاما سياسيا جديدا، اعتبر ميلادا للديمقراطية للبرالية في الغرب، وكان لغير أروبا الاستفادة منه على غرار الثورة الأمريكية التي حملت شعارات معظمها نادت بها فلسفة الفيلسوف الانجليزي جون لوك. إن البحث في حال الطبيعة الأول والذي كان عليه البشر مسبقا، هو في الحقيقة بحث عن طبيعة السلطة السياسية الصحيحة، " والبحث عن الزعم أن الطور الطبيعي والمجتمع المدني شيء واحد"، (جون، 1959، في الحكم المدني، صفحة 194) المرحلة الأولى التي من المفروض قد وجدت بوجود الإنسان، " هي حالة حرية لا يهتم فيها الفرد إلا بذاته، ولكن الحرية لا تعني الإباحية بالنسبة للوك، إذ يوجد قانون طبيعي يلزم الإنسان ككائن عاقل بطاعته". (عبدالقادر، 2011، صفحة 107)

ان هذا الفحض للعصر الطبيعي هو القاعدة الأسلم لتقدير مجهوداتنا في مجال البحث عن الحكم المدني الأنسب لنا، فحال البشر حسب لوك هو " وضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وبذواتهم كما يرتأون، ضمن إطار سنة الطبيعة وحدها، ودون أن يحتاجوا إلى إذن أحد أو يتقيدوا بمشيئة أي إنسان. وهو وضع من المساواة أيضا حيث تتكافأ السلطة والسيادة كل التكافؤ: فلا يكون حظ أحد منهما أكثر من حظ الأخر "، (جون، 1959، في الحكم المدني، صفحة 195) فشرطا الحرية والمساواة أبرز حقوق البشر أو الإنسانية جمعاء، ولا مجال للتفاضل أو التفاوت الذي يشرع لأفضلية الحكم على الغير. فحالة الفطرة الأولى حسب فيلسوفنا هي " خيرة يتمتع فيها الأفراد بحرية كاملة، وينظمها العقل، لأن الإنسان أخلاقي بطبيعته، وأن العقل البشري قد اكتشف القانون الطبيعي بمبادئه العادلة. وبذلك فإن الأفراد كانوا يتصرفون بحرية تامة دون أن تملى عليهم إرادة أحد من الناس. ولأن الأفراد متساوون بالفطرة، ولأنهم مخلوقون من معدن واحد ومن أصل واحد فإن المساواة فيما بينهم مطلقة".

وبالتالي حالة الخير الأولى هي نكوص على فكر هوبز الذي كانت نظرته قاتمة ومتشائمة حتى يبرر نظريته المطلقة للحاكم، طبيعة الإنسان ليست شريرة كما تؤكد المسيحية والتي تعتبرها متوارثة، يملك البشر أخلاقا طبيعية خيرة في أصلها، وعليها كانت حياتهم في العصور الأولى، أما علاقاتهم فيما بعضهم فلم تكن قائمة على الإغتصاب وأخذ حقوق الغير، لأن الفطر السليمة وسنة الوجود لا تقر بذلك، والمقصود به العقل الذي يعصم الفرد من إنتهاك حق الغير، إننا مع قانون طبيعي يفرض بسلطانه النظام و العدل، ولا يعني الحرية المطلقة هو إفساح لها المجال لأن تكون فوضوية ومبيحة لكل شيء، ليست إباحية بالمرة، بل خاضعة للمنطق هو بمثابة قانون داخلي جعلته الطبيعة فينا، ليست فطرتنا ميالة للإعتداء على حقوق الأخرين، أو تدمير ممتلكات الغير. فحسب جون لوك " يحكم الحالة الطبيعية قانون طبيعي يلزم كل فرد. والعقل، وهو ذلك القانون يعلم البشر إذا أصغوا إليه، إنه لكونهم جميعا متساوين ومستقلين، فلا يجوز لأحدهم أن يؤذي الأخر في حياته، صحته، حريته أو ممتلكاته: بما أن الناس جميعا من صنع خالق قدير وحكيم، وبما أنهم جميعا خدام سيد حاكم واحد، أرسلوا إلى الدنيا بأمر منه ". (عبدالقادر، 2011، صفحة 116)

تلك هي المرجعية التي تفوض لها الأمور، عقلانية وهبها الله فينا بها نسير حريتنا والقدرة في التصرف في ممتلكاتنا. المساواة التي تحددها معاملتنا مع ربنا كعبيد، ونحن نتصرف بالإرادة التي شاءها فينا، ولما " كنا قد وهبنا قوى مماثلة وطبيعة واحدة مشتركة فقد استحال أن يكون واحدنا مسخرا للأخر تسخيرا يخول له أن يقضي عليه، كما لو كان قد خلق من أجل أغراضه ومأربه، شيمة الحيوانات الدنيا التي خلقت من أجلنا. فكل امرئ مجبر على المحافظة على ذاته وعلى التزام مقامة الخاص- وبناء على الحجة نفسها هو ملزم بالمحافظة على سائر البشر وما وسعه ذاك "، (جون، 1959، في الحكم المدني، الصفحات 140-141) وحتى هذا التحديد فإننا مع لوك قد كنا حددنا أسس المواطنة الأولى، وإن كان اللفظ لا يليق بهذه المرحلة لأنها لا ترقى إلى مجتمع سياسي منظم، لكنها هي بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها المنظومات السياسية الراهنة، حق في الحياة هو من أبرز الحقوق التي تنادي بها المنظمات العالمية التي تدافع على الإنسان ومبادئه، حق في الحرية، لا يوجد من يمتلك الأخلاقية على الاقل في تكبيل أو قيد أي شخص أو فرض عليه إرادته. وهذا ما يقود للحق الأخر او القيمة الثالثة وهي التملك، فإذا كانت هذه النقطة قد تطرقت إليها فلسفة هوبز عندما جعلتها أساسية ووضحت لها شروطها، أي عوامل تحقيقه كالوسيلة وما يحقق امتلاكها، فإن لوك يعمل على نفس الاتجاه الذي يجعله يقر بها، لكن في تلك الحقوق الطبيعية الأنفة الذكر هي مسائل مرتبطة بالوضع الأخلاقي القيمي لحالة الأجتماعي، مما يوجب في المرحلة الثانية أي في

لحظة تكون المجتمع المدني وجود هيئة حاكمة تعمل على تنفيذ هذه الحقوق أو تقنينها. إن وجود القانون الوضعي أو خلقه هو أمر ضروري في الدولة من أجل تثبيت تلك القيم الأخلاقية المتأصلة أصلا في الضمير البشري.

في توضيحنا لهذه الحالة الافتراضية التي رأت فيها فلسفة جون لوك منطلقا ضروريا لتوضيح مصدرية المجتمع السياسي او السلطة الزمنية، نكون قد لفت انتباهنا ان ما حدده لم يكن جديدا في هذه المرحلة، قول فيه البصمة الرواقية للفلسفة الهلنستية، ونظرة للأكويني في حقبة العصور الوسطى، التي أجمعت على قانون الطبيعة الإضطراري الذي يمنع الفوضى والاعتداء على الأخرين. هي تلك الخطوط الأولى لحياة البشر الذي يعد جلها جميل، لكن مع ذلك وبطبيعة الفرد نفسه الذي تتوق ذاته إلى البحث عن الكمال والسعادة الدائمة، يتودجب عليه المرور لنظام ثان يمتلك القدرة القانونية للحفاظ على تلك الحقوق الطبيعية من دون أن تنقص منها شيئا. مؤكد على خير الإنسان وضميره الذي يدفعه لتوكيد حقوقه، لكن ليس مضمونا دوام الحال على هذه الشاكلة. وهذا ما سنوري عنه الغطاء فيما يخص مبررات خلق المجتمع الصناعي ومن ثم شروط التعاقد معه. بحيث تتجلى قيم القانون كأداة تنظيم أو ردع وفق متطلبات الواقع.

3. التعاقد السياسي و المواطنة الحقة:

1.3 الدولة والحقوق الطبيعية:

بالرغم من دعوة **جون لوك** إلى الإقرار بأن حال الطبيعة كان سليما ومتسم بالهدوء نسبيا، إلا أنه مع ذلك يتحتم وجود قوة منظمة أكثر لشأن العام ومحافظة على الملكية الفردية والخاصة لكل إنسان، وتذهب قراءة لوك في إبراز العامل الأساسي في ظهور الدولة هو الحفاظ على الملكية، وغاية كل حكومة هي صيانتها، لذا ذهبت كل الدراسات على اعتبار فلسفته ذات أصول وقواعد برجوازية. " يعتبر من أكبر المساهمين في بلورة الأفكار الليبرالية، في الجانب السياسي مثلما كان لأدم سميث أكبر الإسهام في ذلك إقتصاديا". (عبدالقادر، 2011، صفحة 108)

كما انه لا يرى في وجود المجتمع المدني هو ضرورة لتنحية الخوف وضمان السلام، ونجم عن هذا تخلي الذوات عن حقوقهم من أجل الأمن العام لصالح الحاكم كما وضحت نظرية توماس هوبز، إننا مع جون

لوك في معرفة غاية أخرى هي الحفاظ على الملكية. هذه الاخيره هي التي اعتبرتها فلسفة جان جاك روسو علة التفاوت وتجسد الاختلاف، وتكريس الطبقية الظلم. وعليه يعتلر أن " الإنسان الحاذق العاقل وليست الطبيعة، في كل ما له من قيمة تقريبا، وإذا فالملكية طبيعية، وخيرة ليس فقط بالنسبة إلى المالك، ولكن بالنسبة إلى كل البشرية: من يمتلك أرضا بعمله لا ينقص بل يزيد في الموارد المشتركة للجنس البشري. إن الملكية تعطي السعادة ". (جان، 1983، صفحة 296)

ان الملكية هي عامل حاسم في الانتقال إلى الحكومة المدنية، كما أن هناك احتمالات سيئة قد تذهب عصر الطبيعة الأول بنشوب نزاعات تؤثر على العلاقات البينية، لأن الحرية والمساواة المطلقتين تعني أن هناك سيد وقاض في الأن نفسه، وهذا ما يفتح الباب لغياب العدل والذهاب بالمصلحة الخاصة إلى حد العداوة والحرب، ولعل في تلك العيوب يوجد الدافع للتنظيم وتقسيم الأدوار من خلال وجود سلطة القانون، لكن لا يعني هذا أن القانون هو نوع من التسلط بقدر ما يعد نوعا من الاتفاق والتراضي بين الأفراد. ولعل وجود هذه " الوسائل التنظيمية التي بإمكانها أن تحمي المصالح الخاصة للأفراد والمصالح العامة للمجتمع لا يمكن أن توجد إلا في المجتمع السياسي أي المدني. وفي حال أدخلت هذه الوسائل برضى الأفراد مشتركين لتنظيم علاقاتهم في حال الطبيعة يكون قد تم التغيير أي الإنتقال من حالة الطبيعة إلى حال المجتمع المدني أو السياسي "، (مهدي، 2007، صفحة 92) وهذا ما يزيد في تجلي الرؤية أكثر حول فلسفة العقد التي تكون مؤسسة على التراضي، وفيها نصل مع لوك إى التغير في الموقف القديم لهوبز، من سيادة الحاكم المطلق على رعيته، إلى سيادة الشعب مع حاكمه، علاقة تراضي ووصال بين الحاكم والمواطن، حاكم مندرج ضمن منظومة العقد الخاضعة لجملة قوانين تكمن وظيفتها في تنظيم العقوبات على المخطئين حتى ولو كانوا حكاما، لأن الجوهر هو حفظ الممتلكات. فالعقد إذا هو " نوع من الاشتراط والتكليف من الشعب – المجتمع إلى الحاكم، ما دام الحاكم طرفا أساسا في العقد، وعليه أن يتحمل مسؤولية ذلك التكليف، وعليه يجب محاسبته إن أخل بذلك العقد الذي أبرمه مع الشعب ". (عبود، 2015، صفحة 29) وفي حالة التراضي بين الحاكم ومحكوميه رمزية مهمة، وهي أن الحالة الأولى التي يكون من المفروض كان عليها الأفراد، كل شيئا فيها مشاعا وملكا للجميع، فالذي يقوم بتقنين هذه الملكية لا يعد امتيازا بل تكليفا وأداة لتنظيم الحياة، هو تغير في مفهوم الدولة التي كان قبل لوك وحتى ما كان مفهوما عند اليونان أنها غاية في حد ذاتها، وهي كائن عضوي له حياته ويسمو فوق كل الأهداف.

إن وجود التبرير للحق الطبيعي للملكية هو الذي يفضي بحالة التوافق بين الحاكم ومواطنيه، ويبقى في أطر الإتفاق داخل العقد، لأن البشر " بادئ الأمر حق التملك، بجدهم وكدهم، لكل ما يحتاجون من خيرات الطبيعة، قبل أن يغير طمع بعضهم في الاستيلاء على ما يفيض عن حاجاتهم قيمة الأشياء الأصلية ". (جون، 1959، في الحكم المدني، صفحة 159) وفي هذا العرض لمسألة الملكية التي كانت في الاصل عامة ومشتركة للعامة، قد حددت حتى السنن الطبيعية ملك كل واحد، ومقدار حقه، تملك قدر جهدك الجسماني ولك في الانتاج نصيب ما قدمت، هي تلك الأحكام التي تستنبطها فلسفة لوك من الملكية، فتظهر قيمة السلعة وحدود ما يملك كل واحد، فواجب تنظيم حالة تملك ضرورية، ووفقها تخلق القوانين التي تحافظ على جوهر الحياة الأولى الطبيعية.

2.3 العقد الإجتماعي مقياس للمواطنة الحقة:

لقد ناضلت البشرية من أجل الوصول إلى تحرير للإنسان من كل صور الاستبداد وألوانه، والطغيان وأشكاله. فد تعددت مظاهر التسلط وبقي القيد واحدا وهو رهن حرية الأفراد تحت أي داع كان، ديني او أديولوجي، او حاكمية مطلقة، إلى ان وصلت في فترة ما اخذت تحقق فيها مطالبها الطبيعية بعدما ضحت حتى بالعنف كرد فعل للظلم الحاصل، ولعل التوصل إلى اختراع نظرية العقد الإجتماعي دليل على بلوغ الوعي مرتبة من النضج مكنته من هذا الحل السياسي الذي " يحافظ على الحقوق الطبيعية للإنسان وهي الحقوق التي لا تزول بقيام الحكومة المدنية." (نورالدين، 2012، صفحة 285) واعتبر وسيلة مهمة في تقويض كل الإدعاءات الرامية لتقييد العقل الإنساني سواء بدعوته عن طريق نظرية القضاء الإلهي، التي تجعل من الزعيم حاكما بأمر الله، او بجعل الحاكم خارج إرادة الشعب، يعمل عليه ما يراه هو مناسبا، اي استمرار الوصاية بأسلوب ثان. كانت نظرية العقد الإجتماعي Social Contract هي الأنسب للإرادة الشعبية، والتي " تفسر نشأة الدولة على أساس التعاقد الذي يتم بين الأفراد كجماعة أو بينهم وبين الحكام، وهي فكرة كانت ملاذا لجأ إليه المفكرون الذين يسعون للدفاع عن الحكم الفردي ضد الحكم المطلق، وذلك لأن الملوك كانوا يلجأون في تبرير سلطانهم إلى القول بأنهم يستمدونه من الله مباشرة ". (إمام إ.، الطاغية، 2002، صفحة 257)

إن العقد في اعتقاد لوك هو حل لاستغلال كان قائما يأخذ من الأفراد رهائن للفكر معين غالبا يقمع حرياتهم. لكن مع وجود عقد على شاكلة ما قال به جون لوك فنحن أمام تحرر للقيم، وانتاج حقوقا للإنسان في إطار المجتمع المدني، تصونها حكومة إدارية وفق ظوابط قانونية تراعي مصلحة الفرد من أن تحد من مصالح الجميع، كما أن العقد الإجتماعي لجون لوك ينبني على حقوق في الأصل هي طبيعية، وفي ظل الارتقاء للمجتمع المدني أو الانضواء في عقد داخل الدولة هي حقوق المواطنة، وقيما بالتحديد، ولقد عددها هو الأخر على قدر ما أجاز هوبز في عقده السلطويي المطلق، يعتبر أن الانسان يمتلك الحقوق الطبيعية، والتي تمثل أولا: " الحق لكل إنسان في أن يستخدم سلطته الطبيعية بالأسلوب الذي يراه مناسبا للحفاظ على بقائه وبقاء سائر البشر..والحق الثاني: هو أن لكل إنسان الحق في أن يستخدم سلطته الطبيعية لمعاقبة الجرائم المفترضة ضد قوانين الطبيعة، أي استخدام قوته الطبيعية لتنفيذ هذه القوانين ". (مهدي، 2007، الصفحات 94-95)

هذه الحقوق التي يمتلكها الأفراد وهي بالنسبة لهم تمقل حقيقة وجودهم وكينونتهم لهم في ذلك الحرية في التنازل عليها وبالتراضي للسلطة المدنية حتى يتسنى لها تنظيم الشؤون العامة، وفي ذلك التخلي هو مساعدة ايجابية للسلطة التنفيذية على تطبيق القانون بقوة الجماعة، وفي إشارتنا لتلك السلطة (التنفيذية) تقسم فلسة لوك السلطات إلى ثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتعد التنفيذية والتشريعية الأهم للحيلولة دون وجود فساد اجتماعي. وتعد السلطة الفيدرالية كمسمى واضح ثالث هذه القوى على اعتبار ان القضائية تندرج ضمن التشريعية والتنفيذية، فتعني " الفدرالية Federative سلطة اتمام المعاهدات وهي السلطة الخاصة بالعلاقات الخارجية وهو يصفها بأنها السلطة التي تنطوي على سلطة الحرب والسلام واتمام المحالفات والمعاهدات وجميع التصرفات التي تتم بين الأشخاص والجماعات من خارج المجتمع ". (حلمي، 1995، صفحة 72) وما يُفهم من هذا الكلام هو أن إشكالية السلطات في فلسفة لوك الغرض منها هو اعطاء القدرة على تطبيق القانون بصورة تتناسب مع ملكية الأفراد وحريتهم، وقد وجدت هذه السلطات من طرف **مونتيسكو** في كتابه "**روح الشرائع**" ليفصل فيه أكثر ويمنحها الاستقلالية الأوفر.

لم تمس فلسفة العقد الإجتماعي التي نظرت لها أطروحة لوك من الحقوق الطبيعية التي دافع عليها في العصر الطبيعي، واعتبارها حقوق متأصلة في الفرد لا تزول إلا بزواله، إنها متأصلة في الضمير الإنساني، هي سلطة خلقها الله في الأفراد، وتستمد قدسيتها من الله نفسه، فوجود الدولة وفق فلسفة التعاقد لا

ينقص منها شيئا، وهذا ما يجعلنا أن ندعوا لقيم المواطنة تحت مظلة اللبرالية البرجوازية التي جعلت من فلسته واجهة تؤصل بها لأفضليتها سواءا السياسية أو الإقتصادية، لكن في كل ذلك هل يمكننا اعتبار فلسفة المواطنة لجون لوك كاملة؟ أي هل جعلت الجنس البشري تحت مساواة واحدة كما أقر بذلك حال الطبيعة الاول؟ إننا بصدد التذكير بموقف لوك اتجاه المرأة، هل كان يتناسق مع مشروعه الثوري القائم ضد كل الأفكار العتيقة؟ أم ان للأفكار العتيقة نصيب في فلسفته فيما يخص المرأة ودورها في الحياة السياسية؟

4. الخاتمة:

مهما كانت النصوص المستقاه لتقوية السلطة الأبوية فقط، فإن ذلك جله رمزية على عدم وجود مساواة مطلقة بين الجنسين، " بالرغم من أن جميع الناس متساوون في الطبيعة، إلا أنه ليس من السهل الوقوف على كافة أنواع المساواة". (جون ل.، 2014، صفحة 50) وفي مناقشة لوك لعلاقة السلطة الأبوية من شقيها سواء كانت رمزيتها مرتبطة بين الحاكم ورعيته، أو الاب وأسرته، هي دعوة صريحة للاختلاف في الحكم كما وضح ذلك، الحالة الأولى مرتبطة بين ملك يأمر ويرفض، وشعب يطيع وله القدرة على الرفض والقبول، وحتى الثورة عليه، أما فيما يخص الجانب العائلي فالقيم تختلف، والعلاقة ليس مثيلة بالأولى، فالإختلاف بين الولد وأبيه قد يكون عقوقا وعصيانا ولا يشابهه في الحياة السياسية. هذا ما يقودنا لاستنتاج موقف لوك من الاسرة، القضايا التي تخص الام بأبنائها أساسها التربية والرعاية، ولا تمثل جزءا من العقد السياسي أو المواضعة الإجتماعية، بل هي ارتباط طبيعي أساسه مختلف على المعطى الأول. خطأ من يعتبر أن المساواة الأولى تخص المرأة والرجل بل الرجل مع الرجل، أو الحر مع الحر، هو خاتمة اليونان في هذا المجال.

عند إدراجنا لموضوع المواطنة عند فكر الأنوار أو قبله عند اليونان، تبدوا مسألة المرأة غير واردة إلا في إطار الحديث عن النسيج الإجتماعي الذي تعد الأسرة لبنته الأولى، وهي جزء متمم لهذا الإتحاد بين الجنسين غرضه الحفاظ على النوع الإنساني. إن " الله خلق أدم وحده ثم صنع المرأة من أحد أضلاعه، كما أن الله قد خلق على أدم سلطانا على المرأة، وعلى أولاده المنحدرين من صلبه وعلى الأرض أيضا كي يسخرها لإرادته. وعلى المخلوقات التي تدب عليها حتى لا يتاح لأي إمرئ أن يطالب بشيء ما، أو يتمتع بشيء ما ". (امام، 2009، صفحة 92) وحالة الخضوع حسب فلسفة لوك لا تنبني على حجج عقلية فقط، بل على حجج شرعية دينية وهي جزء من طاعة المرأة لزوجها مادام انها تشكل نوعا من العبادات والخروج على أمر الزوج هي في عداد العصيان. إضافة إلى عدم وجود مساواة طبيعية بينهما، والاجتماع بينهما لا يندرج في الاطار السياسي بقدر ما

هي قيمة في خلق الحياة وديمومتها، لهذا فالأسرة لا يمكن أن تصنف في شكل سياسي، مما يجنبها أي دخول في قوانين البلد وأحكامه. لوك لم يشكك الأفكار السابقة، " بل صادق ثم وافق على زعم أخر يدعمه هو أن الإختلاف الطبيعي بين الجنسين يترتب عليه واجب أخلاقي هو خضوع الزوجة لإرادة زوجها وسيطرته ". (امام، 2009، صفحة 99)

إننا مع مفاهيم أكثر تثبيتا للرؤى القديمة، حكم تعسفي ينظاف للقراءة الأخلاقية السابقة، لذا عند طرحنا للتساؤل حول ما مدى للوك والأنواريين من اظهار جدية فيما يخص المرأة وغيرها من قيم المواطنة بالمقارنة مع ما قال به اليونانيين. قد لا نجادل في مسألة الحقوق الطبيعية للمرأة التي تحدثت عنها فلسفة العقد الاجتماعي، مادام أن المفهوم الذي تؤسس عليه المرحلة يحمل إزدواجية في المعنى، أو بالأحرى كان يخص إنسان معينا هو الفرد الذكر لا الأنثى. الحق في الملكية هي ملكية للرجل، والحرية هي حق خاص بالرجل، وعليه لم تكن تطرح الحقوق الطبيعية للنساء على أساس أنها تعني الفردية، بقدر ما كانت تدل على علاقة الخضوع أو إمكانية امتلاكها. في هذا التحديد لقيمتي الملكية والمساواة تخصيص للرجل دون المرأة، لا تمتلك هذه الأخيرة المواطنة التي من الأولى كان قد أقرتها الطبيعة، لكن طبيعة **أرسطو وهوبز ولوكورسو**، لا تجعل في طياتها مساواة للأنثى. المعنى الممتد لقرون لم يكن يجعل للمرأة تحت مسمى الإنسان معنى، " فكلمة ..الانجليزية التي تعني الإنسان هي نفسها الكلمة التي تعني الرجل، وقل مثل ذلك في الكلمة الفرنسية التي تعني الإثنين (الإنسان والرجل في وقت واحد) كأن المقصود بالإنسان هو الرجل وحده، أما المرأة فهي لا تندرج بين بني البشر". (امام، 2009، صفحة 110) وعليه كل ما يخص مسألة الحقوق أو التراضي بين الحاكم ومواطنيه، حق في التملك وللقانون لك كضامن وغيرها من الحقوق هي أمور استثناء للمرأة، لقد فصل في دورها، وموقعها. لقد بدأت المجتمعات المدنية الأولى تحت حكم رجل واحد، وحكم هذا الأخير إذا كان على أسرته فهو طبيعي والطبيعة أقرت ذلك، أما إذا كان الأمر حكم رجل على رجل فالأمر صناعي يتوجب التوافق والرضى، أبرز محدداته، تلك مواطنة لوك هي مواطنة للرجل لا غيره.

5.قائمة المراجع:

إبراهيم مصطفى إبراهيم. (2001). الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم،ط1. الاسكندرية، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

العقاد عباس محمود. (1965). فلاسفة الحكم في العصر الحديث،ط1. مصر: العوادي للنشر والتوزيع.

المحمداوي علي عبود. (2015). الفلسفة السياسية المعاصرة: من الشموليات إلى السرديات الصغرى، د ط. بيروت: دار الروافد الثقافية.

إمام ,إ .ع .(2002) .الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، ط2 .الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

توشار جان. (1983). تاريخ الفكر السياسي، ت علي مقلد،ط2. بيروت، لبنان: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع.

تومي عبدالقادر. (2011). أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث، ط1. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.

حاروش نورالدين. (2012). تاريخ الفكر السياسي، ط3. برج الكيفان الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الفتاح إمام. (2002). الأخلاق والسياسة، دراسة في فلسفة الحكم. مصر: مجلس الأعلى للثقافة.

فوزي سماح. (2007). المواطنة،ط1. مصر: مركز القاهرة لحقوق الإنسان.

جون لوك. (1997). رسالة في التسامح: ت: منى أبو سنة، ط1. مصر: المجلس الأعلى للثقافة.

لوك جون. (2014). الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ت: محمود شوقي الكيال. مصر: مطابع شركة الإعلانات الشرقية.

لوك جون. (1959). في الحكم المدني، ت:ماجد فخري. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع.

مام عبدالفناح امام. (2009). جون لوك والمرأة، ط1. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.

محفوظ مهدي. (2007). اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، ط3. بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

محمود زكي نجيب. (1936). قصة الفلسفة الحديثة،ط1. القاهرة: مطبعة مجلة التأليف والنشر.

مطر أميرة حلمي. (1995). الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس،ط5. القاهرة: دار المعارف.